

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

حكم البيع .

فصل : و أما حكم البيع فلا يمكن الوقوف عليه إلا بعد الوقوف على تسمية البياعات في حق الحكم فنقول و باء التوفيق .

البيع في حق الحكم لا يخلو إما ان يكون صحيحا و إما أن يكون فاسدا و إما أن يكون باطلا و إما أن يكون موقوفا و الصحيح لا يخلو إما أن يكون فيه خيار أو لا خيار فيه . أما البيع الصحيح الذي لا خيار فيه فله أحكام لكن بعضها أصل و بعضها من التوابع . أما الحكم الأصلي للكلام فيه في موضعين : في بيان أصل الحكم و في بيان صفته أما الأول فهو في ثبوت الملك للمشتري في المبيع و للبائع في الثمن للحال فلا بد من معرفة المبيع و الثمن لمعرفة حكم البيع و الأحكام المتعلقة بهما فيقع الكلام في موضعين : أحدهما : في تفسير المبيع و الثمن .

و الثاني : في بيان الأحكام المتعلقة بهما أما الأول فنقول و لا قوة إلا باء تعالى . المبيع و الثمن على أصل اصحابنا من الأسماء المتباينة الواقعة على معان مختلفة فالمبيع في الأصل اسم لما يتعين بالتعيين و الثمن في الأصل ما لا يتعين بالتعيين و إن احتمل تغير هذا الأصل بعارض بأن يكون ما لا يحتمل التعيين مبيعا كالمسلم فيه و ما يحتمله ثمنا كرأس مال السلم إذا كان عينا على ما نذكره إن شاء الله تعالى . و أما على أصل زفر C و هو قول الشافعي C فالمبيع و الثمن من الأسماء المترادفة الواقعة على مسمى واحد و إنما يتميز أحدهما عن الآخر في الأحكام بحرف الباء .

و إذا عرف هذا فالدراهم و الدينانير على أصل اصحابنا أثمان لا تتعين في عقود المعاوضات في حق الاستحقاق و إن عينت حتى لو قال بعت منك هذا الثوب بهذه الدراهم أو بهذه الدينانير كان للمشتري أن يمسك المشار إليه و يرد مثله و لكنها تتعين في حق ضمان الجنس و النوع و الصفة و القدر حتى يجب عليه رد مثل المشار إليه جنسا و نوعا و قدرا و صفة و لو هلك المشار إليه لا يبطل العقد و على أصلهما يتعين حتى يستحق البائع على المشتري الدراهم المشار إليها كما في سائر الأعيان المشار إليها و لو هلك قبل القبض يبطل العقد كما لو هلك سائر الأعيان وجه قولهما أن المبيع و الثمن يستعملان استعمالا واحدا قال الله تعالى : { و لا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا } سمى سبحانه و تعالى المشتري و هو المبيع ثمنا دل على ان الثمن مبيع و المبيع ثمن و لهذا جاز أن يذكر الشراء بمعنى البيع يقال شريت الشيء بمعنى بعته .

قال اﻟﻠﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ : { و ﺷﺮﻭﻩ ﺑﺜﻤﻦ ﺑﺨﺲ ﺩﺭﺍﻫﻢ } ﺃﻱ و ﺑﺎﻋﻮﻩ و ﻻﻥ ﺗﻤﻦ ﺍﻟﺸﻴﺌ ﻗﻴﻤﺘﻪ و ﻗﻴﻤﺔ ﺍﻟﺸﻴﺌ ﻣﺎ ﻳﻘﻮﻡ ﻣﻘﺎﻣﻪ و ﻟﻬﺬﺍ ﺳﻤﻰ ﻗﻴﻤﺔ ﻟﻘﻴﺎﻣﻪ ﻣﻘﺎﻡ ﻏﻴﺮﻩ و ﺍﻟﺘﻤﻦ و ﺍﻟﻤﺘﻤﻦ ﻛﻞ ﻭﺍﺣﺪ ﻣﻨﻬﻤﺎ ﻳﻘﻮﻡ ﻣﻘﺎﻡ ﺻﺎﺣﺒﻪ ﻓﻜﺎﻥ ﻛﻞ ﻭﺍﺣﺪ ﻣﻨﻬﻤﺎ ﺗﻤﻨﺎ و ﻣﺒﻴﻌﺎ ﺩﻻ ﺃﻧﻪ ﻻ ﻓﺮﻕ ﺑﻴﻦ ﺍﻟﺘﻤﻦ و ﺍﻟﻤﺒﻴﻌ ﻓﻲ ﺍﻟﻠﻐﺔ و ﺍﻟﻤﺒﻴﻌ ﻳﺤﺘﻤﻞ ﺍﻟﺘﻌﻴﻦ ﺑﺎﻟﺘﻌﻴﻦ ﻓﻜﺬﺍ ﺍﻟﺘﻤﻦ ﺇﺫ ﻫﻮ ﻣﺒﻴﻌ ﻋﻠﻰ ﻣﺎ ﺑﻴﻨﺎ .

و ﻟﻨﺎ : ﺃﻥ ﺍﻟﺘﻤﻦ ﻓﻲ ﺍﻟﻠﻐﺔ ﺍﺳﻢ ﻟﻤﺎ ﻓﻲ ﺍﻟﺬﻣﺔ ﻫﻜﺬﺍ ﻧﻘﻞ ﻋﻦ ﺍﻟﻔﺮﺍﺀ و ﻫﻮ ﺇﻣﺎﻡ ﻓﻲ ﺍﻟﻠﻐﺔ و ﻻﻥ ﺍﺣﺪﻫﻤﺎ ﻳﺴﻤﻰ ﺗﻤﻨﺎ و ﺍﻻﺧﺮ ﻣﺒﻴﻌﺎ ﻓﻲ ﻋﺮﻑ ﺍﻟﻠﻐﺔ و ﺍﻟﺸﺮﻉ و ﺍﺧﺘﻼﻑ ﺍﻟﺄﺳﺎﻣﻰ ﺩﻟﻴﻞ ﺍﺧﺘﻼﻑ ﺍﻟﻤﻌﺎﻧﻲ ﻓﻲ ﺍﻟﺄﺼﻞ ﺇﻻ ﺃﻧﻪ ﺑﺴﺘﻌﻤﻞ ﺍﺣﺪﻫﻤﺎ ﻣﻜﺎﻥ ﺻﺎﺣﺒﻪ ﺗﻮﺳﻌﺎ ﻻﻥ ﻛﻞ ﻭﺍﺣﺪ ﻣﻨﻬﻤﺎ ﻳﻘﺎﺑﻞ ﺻﺎﺣﺒﻪ ﻓﻴﺘﻠﻖ ﺍﺳﻢ ﺍﺣﺪﻫﻤﺎ ﻋﻠﻰ ﺍﻻﺧﺮ ﻟﻮﺟﻮﺩ ﻣﻌﻨﻰ ﺍﻟﻤﻘﺎﺑﻠﺔ ﻛﻤﺎ ﻳﺴﻤﻰ ﺟﺰﺀ ﺍﻟﺴﻴﺌﺔ ﺳﻴﺌﺔ و ﺟﺰﺀ ﺍﻟﻌﺘﺪﺀ ﺍﻋﺘﺪﺀ ﻓﺄﻣﺎ ﺍﻟﺤﻘﻴﻘﺔ ﻓﻤﺎ ﺫﻛﺮﻧﺎ و ﺇﺫﺍ ﻛﺎﻥ ﺍﻟﺘﻤﻦ ﺍﺳﻤﺎ ﻟﻤﺎ ﻓﻲ ﺍﻟﺬﻣﺔ ﻟﻢ ﻳﻜﻦ ﻣﺤﺘﻤﻼ ﻟﻠﺘﻌﻴﻦ ﺑﺎﻟﺈﺷﺎﺭﺓ ﻓﻠﻢ ﻳﺼﺢ ﺍﻟﺘﻌﻴﻦ ﺣﻘﻴﻘﺔ ﻓﻲ ﺣﻖ ﺍﺳﺘﺤﻘﺎﻕ ﺍﻟﻌﻴﻦ ﻓﺠﻌﻞ ﻛﻨﺎﻳﺔ ﻋﻦ ﺑﻴﺎﻥ ﺍﻟﺠﻨﺲ ﺍﻟﻤﺸﺎﺭ ﺇﻟﻴﻪ و ﻧﻮﻋﻪ و ﺻﻔﺘﻪ و ﻗﺪﺭﻩ ﺗﺼﺤﻴﺤﺎ ﻟﺘﺼﺮﻑ ﺍﻟﻌﺎﻗﻞ ﺑﻘﺪﺭ ﺍﻟﺈﻣﻜﺎﻥ و ﻻﻥ ﺍﻟﺘﻌﻴﻦ ﻏﻴﺮ ﻣﻔﻴﺪ ﻻﻥ ﻛﻞ ﻋﻮﺽ ﻳﻄﻠﺐ ﻣﻦ ﺍﻟﻤﻌﻴﻦ ﻓﻲ ﺍﻟﻤﻌﺎﻭﺯﺍﺕ ﻳﻤﻜﻦ ﺍﺳﺘﻴﻔﺎﺅﻩ ﻣﻦ ﻣﺜﻠﻪ ﻓﻠﻢ ﻳﻜﻦ ﺍﻟﺘﻌﻴﻦ ﻓﻲ ﺣﻖ ﺍﺳﺘﺤﻘﺎﻕ ﺍﻟﻌﻴﻦ ﻣﻔﻴﺪﺍ ﻓﻴﻠﻐﻮ ﻓﻲ ﺣﻘﻪ و ﻳﻌﺘﺒﺮ ﻓﻲ ﺑﻴﺎﻥ ﺣﻖ ﺍﻟﺠﻨﺲ و ﺍﻟﻨﻮﻉ و ﺍﻟﺼﻔﺔ و ﺍﻟﻘﺪﺭ ﻻﻥ ﺍﻟﺘﻌﻴﻦ ﻓﻲ ﺣﻘﻪ ﻣﻔﻴﺪ ﺗﻢ ﺍﻟﺪﺭﺍﻫﻢ و ﺍﻟﺪﻧﺎﻧﻴﺮ ﻋﻨﺪﻧﺎ ﺃﺗﻤﺎﻥ ﻋﻠﻰ ﻛﻞ ﺣﺎﻝ ﺃﻱ ﺷﻴﺌ ﻛﺎﻥ ﻓﻲ ﻣﻘﺎﺑﻠﺘﻬﺎ و ﺳﻮﺍﺀ ﺩﺧﻠﻪ ﺣﺮﻑ ﺍﻟﺒﺎﺀ ﻓﻴﻬﻤﺎ ﺃﻭ ﻓﻴﻤﺎ ﻳﻘﺎﺑﻠﻬﻤﺎ ﻻﻧﻬﺎ ﻻ ﺗﺘﻌﻴﻦ ﺑﺎﻟﺘﻌﻴﻦ ﺑﺤﺎﻝ ﻓﻜﺎﻧﺖ ﺃﺗﻤﺎﻧﺎ ﻋﻠﻰ ﻛﻞ ﺣﺎﻝ .

و ﺃﻣﺎ ﻣﺎ ﺳﻮﺍﻫﻤﺎ ﻣﻦ ﺍﻟﺄﻣﻮﺍﻝ ﻓﺈﻥ ﻛﺎﻥ ﻣﻤﺎ ﻻ ﻣﺜﻞ ﻟﻪ ﻣﻦ ﺍﻟﻌﺪﺩﻳﺎﺕ ﺍﻟﻤﺘﻔﺎﻭﺗﺔ و ﺍﻟﺬﺭﻋﻴﺎﺕ ﻓﻬﻮ ﻣﺒﻴﻌ ﻋﻠﻰ ﻛﻞ ﺣﺎﻝ ﻻﻧﻬﺎ ﺗﺘﻌﻴﻦ ﺑﺎﻟﺘﻌﻴﻦ ﺑﻞ ﻻ ﻳﺠﻮﺯ ﺑﻴﻌﻬﺎ ﺇﻻ ﻋﻴﻨﺎ ﺇﻻ ﺍﻟﺘﻴﺎﺏ ﺍﻟﻤﻮﺼﻮﻓﺔ ﺍﻟﻤﻮﺟﻠﺔ ﺳﻠﻤﺎ ﻓﺈﻧﻬﺎ ﺗﺘﺒﺖ ﺩﻳﻨﺎ ﻓﻲ ﺍﻟﺬﻣﺔ ﻣﺒﻴﻌﺔ ﺑﻄﺮﻳﻖ ﺍﻟﺴﻠﻢ ﺍﺳﺘﺤﺴﺎﻧﺎ ﺑﺨﻼﻑ ﺍﻟﻘﻴﺎﺱ ﻟﺤﺎﺟﺔ ﺍﻟﻨﺎﺱ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﺴﻠﻢ ﻓﻴﻬﺎ و ﻛﺬﺍ ﺍﻟﻤﻮﺼﻮﻑ ﺍﻟﻤﻮﺟﻞ ﻓﻴﻬﺎ ﻻ ﺑﻄﺮﻳﻖ ﺍﻟﺴﻠﻢ ﻳﺘﺒﺖ ﺩﻳﻨﺎ ﻓﻲ ﺍﻟﺬﻣﺔ ﺗﻤﻨﺎ ﺍﺳﺘﺤﺴﺎﻧﺎ و ﺇﻥ ﻛﺎﻥ ﻣﻤﺎ ﻟﻪ ﻣﺜﻞ ﻛﺎﻟﻤﻜﻴﻼﺕ و ﺍﻟﻤﻮﺯﻭﻧﺎﺕ و ﺍﻟﻌﺪﺩﻳﺎﺕ ﺍﻟﻤﺘﻘﺎﺭﺑﺔ ﻓﺈﻥ ﻛﺎﻥ ﻓﻲ ﻣﻘﺎﺑﻠﺔ ﺍﻟﻤﻜﻴﻞ ﺃﻭ ﺍﻟﻤﻮﺯﻭﻥ ﺩﺭﺍﻫﻢ ﺃﻭ ﺩﻧﺎﻧﻴﺮ ﻓﻬﻮ ﻣﺒﻴﻌ و ﺇﻥ ﻛﺎﻥ ﻓﻲ ﻣﻘﺎﺑﻠﺘﻪ ﻣﺎ ﻻ ﻣﺜﻞ ﻟﻪ ﻣﻦ ﺍﻟﺄﻋﻴﺎﻥ ﺍﻟﺘﻲ ﺫﻛﺮﻧﺎ ﻓﺈﻧﻪ ﻳﻨﻈﺮ ﺇﻥ ﻛﺎﻥ ﺍﻟﻤﻜﻴﻞ ﺃﻭ ﺍﻟﻤﻮﺯﻭﻥ ﻣﻌﻴﻨﺎ ﻓﻬﻮ ﻣﺒﻴﻌ و ﺇﻥ ﻟﻢ ﻳﻜﻦ ﻣﻌﻴﻨﺎ ﻳﺤﻜﻢ ﻓﻴﻪ ﺣﺮﻑ ﺍﻟﺒﺎﺀ ﻓﻤﺎ ﺩﺧﻠﻪ ﻓﻬﻮ ﺗﻤﻦ و ﺍﻻﺧﺮ ﻣﺒﻴﻌ و ﺇﻥ ﻛﺎﻥ ﺍﺣﺪﻫﻤﺎ ﻣﻌﻴﻨﺎ و ﺍﻻﺧﺮ ﻣﻮﺼﻮﻓﺎ ﺃﻭ ﻛﺎﻥ ﻛﻞ ﻭﺍﺣﺪ ﻣﻨﻬﻤﺎ ﻣﻮﺼﻮﻓﺎ ﻓﺈﻧﻪ ﻳﺤﻜﻢ ﻓﻴﻪ ﺣﺮﻑ ﺍﻟﺒﺎﺀ ﻓﻤﺎ ﺻﺤﺒﻪ ﻓﻬﻮ ﺍﻟﺘﻤﻦ و ﺍﻻﺧﺮ ﺍﻟﻤﺒﻴﻌ .

و ﺃﻣﺎ ﺍﻟﻔﻠﻮﺱ ﺍﻟﺮﺍﺋﺠﺔ ﻓﺈﻥ ﻗﻮﺑﻠﺖ ﺑﺨﻼﻑ ﺟﻨﺴﻬﺎ ﻓﻬﻲ ﺃﺗﻤﺎﻥ و ﻛﺬﺍ ﺇﻥ ﻗﻮﺑﻠﺖ ﺑﺠﻨﺴﻬﺎ ﻣﺘﺴﺎﻭﻳﺔ ﻓﻲ ﺍﻟﻌﺪﺩ و ﺇﻥ ﻗﻮﺑﻠﺖ ﺑﺠﻨﺴﻬﺎ ﻣﺘﻔﺎﺿﻠﺔ ﻓﻲ ﺍﻟﻌﺪﺩ ﻓﻬﻲ ﻣﺒﻴﻌﺔ ﻋﻨﺪ ﺃﺑﻲ ﺣﻨﻴﻔﺔ و ﺃﺑﻲ ﻳﻮﺳﻒ و ﻋﻨﺪ ﻣﺤﻤﺪ : ﻫﻲ ﺃﺗﻤﺎﻥ ﻋﻠﻰ ﻛﻞ ﺣﺎﻝ و ﺇﻥ ﻋﺰ و ﺟﻞ ﺃﻋﻠﻢ